مظاهر دعم وتعاون المنظمات غير الحكومية للتنمية

Appearances Of Non-Governmental Support and Cooperation For Development

بوجلطي عزالدين(*)

ملخص:

مع تنامي ظاهرة العولمة خلال بداية الألفية الثالثة أصبح تفعيل دور المنظمات غير الحكومية ورفع القيود المفروضة على عمل مؤسسات المجتمع المدني ، وإفساح المجال لها يشكل أحد المتطلبات الأساسية للتنمية ، وعليه لابد من فهم الأدوار الأساسية التي يمكن للمنظمات غير حكومية أن تلعبها في عملية التنمية لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية التنموية ،فمع التزام الأمم المتحدة بإعلان الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان عام 1986تأكد للجميع أن التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والثقافية والسياسية . تأتي هاته الورقة البحثية في بيان مظاهر دعم وتعاون هذه المنظمات في سبيل الدفع بعملية التنمية وبجميع أبعادها الفكرية.

Abstract:

With the growing phenomenon of globalization during the beginning of the third millennium, activating the role of non-governmental organizations, lifting the restrictions imposed on the work of civil society institutions, and making room for them is one of the basic requirements for development, and it is therefore necessary to understand the basic roles that NGOS can play in the development process in order to be able From formulating appropriate programs for their participation in all stages of the development process, with the commitment of the United Nations to declare the right to development as a human right in 1986, everyone has assured that development is a comprehensive process that deals with economic, cultural and political rights.

This research paper comes in a statement of the aspects of support and cooperation of these organizations in order to advance

(*) كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، boudjeltiazzeddine@yahoo.fr

كلمات مفتاحية: دعم، منظمات، مؤسسات، تنمية.	the development process and in all its intellectual dimensions **Keywords:** Support; Organizations; Foundations; Development

اشكاليات التعاون والدعم الانمائي ومسارات الاندماج

مقدمة:

مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح من الضروري توفير نمطا ملائما لاستمرارية العملية التنموية وفق مستلزمات الحكم الراشد وضمن إطار العولمة ،وذلك من خلال إيجاد مؤسسات ترتبط بمضامين حجم المشاركة الجماعية في صنع القرار وتعمل على تكريس المساواة بما يحقق مستوى معيشة أفضل لكل أعضاء المجتمع الدولي، وبما أن الدول النامية تواجه تحديات كبيرة لضمان فعالية واستمرارية العملية التنموية فقد أصبح من الضروري على حكومات الدول النامية الاستفادة من كل الإمكانات والطاقات المتاحة لمجابهة التحديات التنموية ، وضمن هذا الإطار تساهم المنظمات الغير حكومية بدور فعال ومهم إلى جانب الحكومات في النهوض بالقدرات ودعم التنمية .

ولقد جاء في بيان الأمم المتحدة بشأن الألفية الثالثة أنها لا تدخر جهدا في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع ولا يتم هذا إلا بحقيق بيئة مواتية للتنمية والنجاح وكذا الأهداف التي تعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصالح في كل بلد وتعزيز المساواة كما جاء أيضا في توصية الأمم المتحدة دعم هذه الأخيرة لمبادئ التنمية المستدامة من خلال: المحافظة على البيئة، احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع ، تعزيز قدرات جميع الدول على تطبيق المبادئ والممارسات الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان ، مكافحة جميع إشكال العنف ضد المرأة وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة .....الخ.

كما أشارت المادة في فقرتها الثانية إلى العلاقة التي تربط بين الحق في التنمية وحق تقرير المصير ،وقد نصت على حق الإنسان في التنمية يشمل أيضا الأعمال التام لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يشمل حد ممارسة حقها غير القابل للتصرف في ممارسة حقها في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وبذلك فان " التنمية هي عملية شاملة تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وهي تهدف

إلى تحسين الظروف المعيشية للمجتمع ككل وللأفراد على السواء وذلك على أساس المشاركة النشطة والحرة والأساسية في التنمية وفي التوزيع العادل للعائدات" ، كما أن العديد من الاتفاقيات الدولية تلزم الحكومات بضمان مجموعة كبيرة من الحقوق للمواطنين أهمها الحق في العمل اللائق والحماية الاجتماعية لاسيما للفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل والمسنين وتحسين الظروف المعيشية وتأمين وضمان الصحة والتعليم للجميع وحق السكن اللائق إضافة للمشاركة في الحياة الثقافية بحريّة ، كما تضمن هذه الاتفاقيات أيضا المشاركة الفاعلة للمواطنين من موقع المسؤولية حيث أن الحقوق قابلها الواجبات ومفهوم الواجبات يتعدى مجرد المساهمة في دفع الضرائب إلى القيام بمهام إضافية ومباشرة كالمشاركة في تحقيق التنمية ، وبما أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وهدفها فان مشاركة الإنسان في مختلف مراحل عملية التنمية يعتبر حق من حقوق المواطن على الدولة والمجتمع.

هدف البحث: تهدف الدراسة لإبراز أهمية مشاركة كل الأطراف الفاعلة في العملية التنموية ، فالمنظمات غير حكومية تعتبر القطاع الثالث بجان القطاع العام و القطاع الخاص المعنى بقضايا التنمية في الدول النامية ، ومن هنا تأتي أهمية الإشارة لكل من مفهوم التنمية والدوافع التي تجعل تنامي دور المنظمات غير الحكومية في هذه لمسالة من جهة ، ومن جهة ثانية التحديات التي تواجه نشاط المنظمات غير الحكومية ،بالإشارة الى جهود الجزائر في ذلك .

وعلى هذا الأساس تتمحور إشكالية الدراسة **ماهية التنمية من منظور المنظمات غير الحكومية وما هي آليات ارتباط الدول النامية بها؟**

أولا: المفاهيم والمبادئ الأساسية لدعم التنمية من طرف المنظمات غير الحكومية:

لقد وضعت العولمة النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل، فمع وجود المشكلات التي تعتري النظام الاقتصادي الحالي، يطرح النظام الاقتصادي في ظل العولمة تحديات جديدة أكثر تعقيدًا على العالم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول النامية.

1) التنمية بين القانون الوطني والقانون الدولي- المفهوم والأساس القانوني

لعل واقع حال الدول النامية في ظل مرحلة العولمة ينبئ بحقيقة تكريسها للتخلف والتبعية لذلك كانت تعاريف التنمية تختلف من حيث زاوية النظر إليها وفق ما يلي:

1-1 ماهية التنمية ومجالاتها:

تعريف التنمية: تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي:

تعرف بأنها: " عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية " ، كما تعرف بأنها " الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ".

وتعرف كذلك " بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة ".1

كما تعرف " بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية ".

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

1- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
2- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
3- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

كما أن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: " التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية

---

1 السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، **مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة**، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004 ،ص.4.3.

تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة ".

ومن منظور الاقتصاد الإسلامي فان التنمية المستدامة هي عملية شاملة و متوازنة تلبي كل الاحتياجات البشرية في الحاضر و المستقبل من خلال الاستغلال الأمثل للموارد التي سخرها لعباده من اجل ضمان حقا لأجيال المقبلة في التنمية " [2]

" وبصفة عامة هي:"العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة "

ثانيا - مجالات التنمية :بالنسبة لمجالات التنمية فنميز بين العديد من المجالات كما يلي:

أ- **التنمية الاقتصادية:** تعرف على أنها " تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد" ب- التنمية الاجتماعية: وتعرف على أنها " أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إشارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع ".

ب- **التنمية السياسية**: تعرف بأنها " مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدلي بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي، أي المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وهي مستوى متطور من الفكر، يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع. 3

---

[2] علام عثمان تمويل **التنمية في الدول الإسلامية** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 موسم :2013-2014 ص 238 وما يليها

[3] -عبد الرواق مقري **مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون و القانون الدولي** دار الخلدونية ط 1 2008

ج- **التنمية الإدارية**: وتعرف بأنها " تطوير قدرات الإداريين وتحسين أدائهم والتأثير على البيئة التي يعملون فيها عن طريق دراسة الهياكل التنظيمية وتحديث القوانين واللوائح المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات أفراد التنظيم، وتحسين البيئة للعمل الإداري "

2-1 المبادئ الأساسية لدعم التنمية

إن المبادئ التي أدت إلى بروز فكرة التنمية عديدة ، ومع ذلك فإنه يمكننا التركيز على أهمها والتي تعتبر ركيزة أساسية في نشوء العلاقة التجارية ،وتتمثل في مبدأ السيادة الوطنية، المساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام المصالح المتبادلة سيما مع الدول السائرة في طريق النمو، وعدم تقابل الامتيازات والمزايا مع الدول المتقدمة، وهي مبادئ تم تلخيصها و دسترتها بالمادة 28 من الدستور الجزائري لعام 1996 بنصها " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه "[4]والتي نحاول إحاطتها بشيء من التفصيل :

أ- **مبدأ السيادة الوطنية** : إن السيادة الوطنية تعني حق الدول في ممارسة صلاحياتها كاملة على الصعيدين الداخلي والخارجي دون أن تخضع لسلطة أجنبية أخرى.

هذا المفهوم القانوني للسيادة، يغطي الاستقلال السياسي القاضي بعدم الخضوع لنظام قانوني أجنبي، واحترام الوحدة الترابية للوطن، والحق في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق تقرير المصير في مدلوله الواسع طبقا لما قررته المادتين 12 و 13 من دستور 1996 [5] مع

4- تقابلها المادة 31 بالتعديل الدستوري 2016

5 تقابلهما المادتين 13 و 14 من دستور 2016: المادة 13 تمارس سيادة الدولة على مجالها البري، ومجالها الجوي، وعلى مياهها. كما تمارس الدولة حقها السيد الذي يقره القانون الدولي على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع إليها.

المادة 14 : لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني

عدم سمو القانون الدولي على سيادة الدول –الا في الحالات المنصوص عليها -وحق التمتع بالثروات الوطنية ومصادرها الطبيعية والمطالبة بإعادة النظر في النظام الدولي القائم لإقامة نظام دولي جديد الذي يفيد حق كل دولة في الانضمام إلى المنظمات الدولية كعضو فعال يساهم في جميع المداولات بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، وفي اتخاذ القرارات الدولية، بفتح هياكل المنظمة حتى منها المضيقة لمشاركة كافة الأعضاء، وهو مطلب يتعلق خاصة بمجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية ، حيث تحتكر الدول المتقدمة في هذه الهيئات، سلطة اتخاذ القرار لما تتمتع به من حق الفيتو، والقوة التصويتية.

ب- **مبدأ المساواة بين الدول في الحقوق والواجبات أمام القانون**: ان العلاقات الدولية تعرف تفاوتا ملحوظا من الناحية الواقعية، فهنالك دولا كبرى وأخرى صغرى، ودول غنية وأخرى فقيرة، مما يخلق تباين بينها من حيث الممارسة في العلاقات الدولية.

ومفهوم المساواة بين الدول يحمل في مضمونه معنيين في نفس الوقت كما يقول شارل شومون Charles Choumont ، مفهوم محافظ يقصد المساواة القانونية المرتبطة بالدول كأشخاص للقانون الدولي ويتجاهل المساواة بين الشعوب المكونة لها ، مما يجعله مجرد مفهوم شكلي، ومفهوم ثوري يتجاوز المفهوم المحافظ الذي يرمي إلى المساواة بين الشعوب المكونة لوحدات الدول، يترجم بوضع شروط قادرة على مقاومة التفاوت القائم بين الشعوب في مجال التنمية والتطور، عن طريق إيجاد تضامن بينها يتجاوز التناقضات الموجودة بين المساواة القانونية وبقاء مناطق النفوذ في العلاقات الدولية.

والجزائر بعد استقلالها ورثت مفهوم المساواة القانونية في مدلوله المحافظ المعتمد في القانون الدولي القائم، والذي لا تنكره مطلقا ولا تتنكر إليه، ولكنها تناضل في المحافل والمؤتمرات الدولية كلما تهيأت الفرصة من أجل اعطائه محتوى إيجابيا، فإذا كانت المساواة القانونية تقوم بوظيفة حمائية للدول، فإنها مدعوة كذلك للحد من عدم المساواة الفعلية، بحيث يمنح لها وظيفة تدخلية من خلال علاقات التعاون من أجل التنمية، وهو المطلب الذي ترجمته الجزائر مع الدول السائرة في طريق النمو، بضرورة المساهمة

المتساوية في إدارة الحياة الدولية، والأخذ بعين الاعتبار المساواة الاقتصادية للمساهمين فيها، بالاستناد إلى مبدأ الإنصاف.[6]

فالوسائل القانونية التي يتضمنها القانون الدولي وبمحتواها الحالي لا تخدم مفهوم السيادة والمساواة بين الدول بالكيفية التي تنادي بها الجزائر والدول السائرة في طريق النمو، لعدم تضمينها اتفاقية دولية تقبل بها الدول المتقدمة، إنما ضمنت بتوصيات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم إصدارها بمجرد التصويت التوافقي CONSENSUS حتى تقبلها الدول المتقدمة، وبذلك لا ترتقي إلى مستوى الإلزام التعاهدي الذي يفرض واجب التطبيق[7].

ج- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية :** ينحدر مبدأ عدم التدخل في شؤون الدولة من طرف دولة أخرى أو منظمة دولية من مبدأ المساواة في السيادة ومن مبدأ الاستقلال، وهو مرتبط تاريخيا بالرئيس الأمريكي جميس مونرو James Monro في خطابه الموجه للكونجرس عام 1823 حيث أكد على ثلاثة مبادئ أساسية:

- عدم قبول الخضوع لأي نفوذ أجنبي .
- عدم تدخل دولة أجنبية في شؤون دولة أخرى.
- العزلة والاهتمام بالأوضاع الداخلية.

ومنذ ذلك الحين تكرس هذا المبدأ في المواثيق والمعاهدات الدولية دون أن يجد الاحترام الكافي في مجال التطبيق، فقد تضمنته اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرم عام 1969، بالتأكيد على ضرورة حصول رضا وموافقة الدول الصريحة عند إبرام أي اتفاقية أو معاهدة دولية. أو ذات طبيعة دولية، طبقا لقواعد القانون الدولي، الذي يعتمد بتلاقي الإرادات التي تتبناها الدول المتقدمة، وليس على أساس أغلبية الإرادات والآراء الذي تنادي به الدول السائرة في طريق النمو كوسيلة قانونية لفرض الالتزامات الدولية، نظرا لقوتها

---

[6] Mohamed El Hocine Benissad: ' **Economie du Développement de l'Algérie'** ,OPU, Hydra, deuxième édition,1982

[7] - أنظر على سبيل المثال : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 (ل 1970/10/24 المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

العددية، والذي تعتبره الدول المتقدمة أنه إذا طبق في العلاقات الدولية ولا سيما في المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي ومجلس الأمن، سيشكل خطرا على النظام القانوني الدولي، ويفتح الباب أمام توسع استعمال العنف، وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية، لأن القانون الدولي لا يقوم على القواعد الأخلاقية، وإنما على القواعد الوضعية. بحيث يتنافى ومعيار المساواة بين الدول في التصويت داخل أجهزة المنظمات الدولية القائم على درجة كل دولة في تحمل أعباء المنظمة وميزانيتها أو رأسمالها. لذا اعتبرت الجزائر تعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مرادف لمبدأ المساواة وللسيادة كمبادئ تنظيم وتحكم عملية إبرام المعاهدات الدولية، لكونه يشكل الضمان استقال إرادة الدولة، ولذلك تصر على التمسك به عند إبرام المعاهدات الدولية، ولا سيما الثنائية منها.

د- مبدأ الاحترام المتبادل وتقابل المصالح : إن هذا المبدأ ينحدر من رفض الجزائر القبول بالمعاهدات غير المتكافئة التي تبرم بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، وخاصة تلك الالتزامات التي تفرض على الدول الحديثة الاستقلال من قبل الدول التي كانت تستعمرها مثلما حدث لها في اتفاقية إيفيان مع فرنسا. ولهذا جعلت من هذا المبدأ قاعدة عامة لكل اتفاقيات التعاون التي تبرمها، فالتعاون من أجل التنمية يفرض تقابل المصالح بين الأطراف، والذي لا يقصد به تماثلها، لأن عدم التكافؤ في عملية التعاون يولد العجز في الميزان التجاري للطرف الضعيف ويؤثر على عملية التنمية.

وتطبيق مبدأ الاحترام المتبادل وتقابل المصالح تؤكد عليه الجزائر في علاقاتها الدولية، كترجمة لعلاقات تفضيلية ترمي إلى تقديم تنازلات بين الأطراف من أجل التنمية باعتبار أن عامل التخلف يجمعها معهم، يعوضه مبدأ عدم تقابل المصالح والامتيازات مع الدول المتقدمة، والذي يجب أن يكون صالح الدولي المتخلفة والذي تمت المناداة في الندوة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1964. [8]

ثالثا: المنظمات غير الحكومية ومظاهر تعاونها مع الدول النامية:

[8] - A. BENA CHENHOU, **Développement et coopération international**, O.P.U, 1982, p 29 .

ورد النص على هذا الحق بشكل صريح في إعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف منظمة العمل الدولية الذي اقره المؤتمر العالمي للمنظمة في 10-05-1944 والذي أكده على حق البشر سنة 1986 بغض النظر عن الجنس والنوع والعقيدة في متابعة رفاهيتهم المبادرة في ظل روح قوامها تكافؤ الفرص ،ويمكن القول أن الحق في التنمية وكذا الحق المتفرع عنه المتمثل في السيادة الدائمة على الثروات الباطنية هما حقان متفرعان عن حق الشعوب في تقرير المصير والذي يعبر عنه حاليا بالجيل الثالث من الحقوق، وذلك على أساس انه من أجل التمتع بالمجموعة الأولى من الحقوق يتعين ضمان حد ادني من مستوى المعيشة تكفله المجموعة الثانية منها، لذلك كررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان فهي غير قابلة للتصرف،وعلى هذا سنحيط بمفهوم المنظمات غير الحكومية في مطلب أول ،وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى مظاهر تعاون هذه المنظمات مع الدول النامية ومع الإشارة إلى برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يعد أصل برنامج عمل المنظمات غير الحكومية .

1.3 -مفهوم المنظمات غير الحكومية ومعايير تصنيفها :

يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتنفيذ برنامج عملٍ يتعلق بترتيبات الاستثمار الدولية. وهي تسعى بذلك إلى مساعدة البلدان النامية على المشاركة بأقصى قدر ممكن من الفعالية في وضع قواعد الاستثمار الدولي. ويشتمل البرنامج على أنشطة البحث والتطوير فيما يتعلق بالسياسات العامة، بما في ذلك إعداد سلسلة من دراسات القضايا؛ وبناء القدرات في مجال الموارد البشرية وإقامة المؤسسات، بما في ذلك عقد الحلقات الدراسية الوطنية والندوات الإقليمية والدورات التدريبية -ثانيا – ولكن قبل هذا يجب الإحاطة أولا بمفهوم المنظمات غير الحكومية وكذا النظر في معايير تصنيفها

أولا: التعريف القانوني للمنظمات غير حكومية: لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم، فقد بين القرار 288الصادر في 07فبراير 1950عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها: "كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط ألا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات.

لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات الغير حكومية بالدول من خلال تعيين ممثلين فهو ينصب على مفهوم سلبي يجعل من المنظمات الغير حكومية مضادة للحكومات فالتوجه السلبي الذي تتبعه اغلب المنظمات الحكومية بالرغم انه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة الغير حكومية الخاصية الأساسية لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة و تفتح المجال أمام المشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في ميادين مختلفة للحياة الوطنية قد تبنى المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوربية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعتبر منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية :

- يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح وذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين

- أن يكون لها مقر متوافق مع مجتمع دولة ما ومقرها الحقيقي على ارض هذه الدولة أو دولة أخر، أما المنظمات غير الحكومية الوطنية فيختلف تعريفها باختلاف التشريعات الوطنية، فالقانون الفرنسي يعرف الجمعيات بأنها اتفاق بين مجموعة من الأشخاص يشركون بشكل دائم.

وتعرف المنظمة غير الحكومية وفقا لتعريف الأمم المتحدة بأنها "تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتها بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها ، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية»[9]

وهناك من يعرفها من حيث أنها «تنظيما اجتماعي غير ربحي يستهدف غاية ومن أجل بلوغها تحدد نشاطها في بيئة جغرافية محددة أوفي ميدان نوعي أو وظيفي .10

هذه التعريف يتضح بان المنظمات غير الحكومية تختلف من حيث مهامها وتطبيقاتها العملية عن الدولة والقطاع الخاص رغم أنها تتضمن بعض الخصائص المشتركة لارتباطها بقوى السوق من خلال بعض الأنشطة المولدة للدخل وميزتها الأساسية هي الاهتمام

---

[9] كيسرى مسعود وعلام عثمان، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها، **بمجلة معارف** قسم: العلوم الاقتصادية، العدد 14 جوان 2013

10 كمال منصوري، «المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي» بحث مقدم لملتقى التطوع العربي، على الموقع : http://www.arabvolunteering.org/corn...ecaeoaeui.doc

بالقضايا الاجتماعية والبيئية والحقوقية والثقافية، وتتميز المنظمات غير الحكومية عموما بسمات مشتركة أهمها ما يلي:

- أنها غير هادفة للربح.
- تقوم بمبادرات أهلية وشعبية تطوعية لتلبية حاجات أو مطالب اجتماعية في مجالات متعددة.
- تشارك في عملية التنمية بمفهومها الواسع.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح "المنظمات الغير حكومية يشير إلى مجموعة كبيرة من المنظمات المستقلة، تتسم بصورة رئيسية بان لها أهداف إنسانية أكثر من كونها أهداف تجارية وتسعى بصورة عامة إلى تخفيف المعاناة أو تقرير مصالح الفقراء و الفئات المستضعفة الأخرى أو حماية البيئة أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات المحلية.

2: معايير تصنيف المنظمات غير الحكومية:

تصنف المنظمات غير الحكومية وفقا لعدة معايير أهمها الحجم والوظيفة والتوزيع الجغرافي ومجال النشاط وذلك وفق ما يلي:

- ا لمعيار الجغرافي: هناك منظمات محلية ومنظمات وطنية وأخري منظمات أجنبية ودولية.
- المعيار الوظيفي :هناك منظمات زراعية وخدمية وصناعية وأخري حرفية.
- معيار الحجم :هناك منظمات كبيرة وأخري صغيرة.
- وفق لمجال النشاط :تنشط المنظمات غير الحكومية في عدة مجالات منها:
  - جمعيات خيرية.
  - منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية.
  - منظمات التنمية وهو نوع جديد من منظمات العمل الأهلي بدا ينمو تدريجيا في الدول النامية.
  - منظمات دفاعية مثل منظمات حقوق الإنسان ومنظمات الدفاع عن البيئة.
  - منظمات ثقافية متنوعة
  - وفق لمعيار التمويل :تختلف مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية ونميز هنا بين:

- منظمات شعبية أو أهلية: تقوم بالجهود الشعبية التي يمولها الأفراد مثل الجمعيات الخيرية الخاصة.
- منظمات مشتركة: يشترك في إدارتها وتمويلها الحكومة والمواطنين.
- منظمات دولية: وهي منظمات الرفاهية الاجتماعية مثل منظمة اليونسكو والمنظمات التابعة للأمم المتحدة

رابعا: تجربة الاونكتاد UNCTAD في دعم التنمية:

1- التعريف بالبرنامج الأممي لدعم التنمية:

الأونكتاد هو جهاز دائم من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ يهدف لتعزيز التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية بصورة خاصة. يعد مؤتمر الأمم المتحدة منتدى للنقاش؛ يهدف إلى وضع استراتيجيات وسياسات تنموية في ا اقتصاد دولي شامل . وأصبح مركزا مهما في منظمة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة المتعلقة بالتجارة والتنمية وكل المسائل المتعلقة بالمال والتكنولوجيا والاستثمارات [11] .

يدعم الأونكتاد البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال أنشطته المتمثلة في إجراء البحوث، وبناء توافق الآراء، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وقدم الأونكتاد، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، الدعم إلى البلدان الأفريقية في عدة مجالات تتراوح بين التجارة، والتمويل، والاستثمار في السلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، عزز الأونكتاد الشراكات القائمة مع المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية الأفريقية. كما وسع نشر أعماله البحثية وتحليلاته للسياسات التنموية.

إن المهمة التي أُنشئ الأونكتاد من أجلها تتلخص في تعزيز التنمية من خلال التجارة - والاستثمار قد ظلت على نفس القدر من الأهمية في عام لسنوات عديدة ،إذ استمرت البلدان النامية في مواجهة التأثير المختلط للترابط الاقتصادي العالمي غالباً ما تكون معاهدات الاستثمار وثائق يتسم التعامل معها بالتعقيد، ومع استمرار توسع تدفقات

11نوري رشيد نوري، القانون الدولي للتنمية: مجلة الكلية الإسلامية الجامعة – النجف العدد 41 المجلد 2، 1997، ص 22

الاستثمار وازدياد معاهدات الاستثمار، تتزايد أيضاً المنازعات بين المستثمرين والدول، ويلجأ المستثمرون إلى المعاهدات بوصفها الإطار لمتابعة الدعاوى التي يرفعونها.[12]

ولا يزال عمل الأونكتاد في مجال البحث والتحليل يؤدي دوراً رائداً على مسار التنمية الاقتصادية ويسلط الضوء مجدداً على القضايا والمشاكل .واستكشفنا السياسات التي تساهم، وتلك التي لا تساهم، في التنمية؛ والأسباب التي تجعل بعض السياسات صالحة لبعض البلدان دون سواها؛ وما هو مسار العمل الذي ينبغي التفكير في اتباعه .وعلى سبيل المثال، سلَّط الأونكتاد الضوء على ضرورة التركيز في السياسات الوطنية والدولية على بناء القدرات الإنتاجية في أقل بلدان العالم نمواً من أجل الحد من الفقر .وقدم الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستفيد من أنماط تدفقات الاستثمار الأجنبي الناشئة .كما اقترح نهجاً جديداً لاستغلال تدفقات الرأس مال [13]

هذا و لأجل تقديم الدعم للبلدان النامية التي تعكف على بناء قدراتها الاقتصادية بغية التصدي لتحديات العولمة، يقوم الأونكتاد بإجراء التحليلات وتحديد السياسات العامة الداعمة للنمو المستدام والحد من الفقر، على أساس تراكم رأس المال بوتيرة أسرع، ويبحث على وجه الخصوص العلاقة بين النظم التجارية والمالية الدولية واستراتيجيات التنمية الوطنية [14] .

وعلاوة على ذلك، يُعد الأونكتاد مصدراً موثوقاً للتحليلات الرائدة المتعلقة باتجاهات تدفقات الاستثمار العالمي وما يتصل بذلك من تحليلات للسياسة العامة .ونظراً لتزايد اعتراف المجتمع الدولي بالحاجة إلى معالجة القيود التي تواجه البلدان النامية في جانب العرض بواسطة بناء القدرات الإنتاجية لهذه البلدان، تناولت البحوث التي أجراها الأونكتاد منذ عام 2008 الدور الذي قد يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه العملية ،

---

[12] تقرير فريق الشخصيات البارزة تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية لسنة 2006 GE.06-52238 UNCTAD/OSG/2006/1 (A)201106 211106

[13] CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algérie Genève: Nations Unies, 2004

[14] Rabah BETTAHAR : **Le partenariat et la relance des investissements**, Edition BETTAHAR, Alger,1992 p 23

أولى الأونكتاد اهتمامه أيضاً لما ينطوي عليه الاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية من آثار على التنمية.

2-أنشطة الأونكتاد في إطاردعم التنمية :

تتلخص أنشطته في ثلاثة عناصر وهي:

البحث وتحليل السياسات؛ وبناء توافق الآراء بشأن القضايا الإقليمية والعالمية، والتعاون التقني:

أ- **البحث وتحليل السياسات:** ساهم عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات في زيادة فعالية تصميم السياسات وصياغتها وتنفيذها في أفريقيا من خلال: تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز؛ وحفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا؛ وتوفير خدمات المشورة للحكومات الأفريقية بشأن قضايا السياسات من خلال عمليات استعراض السياسات الوطنية؛ وتحسين جمع وتحليل البيانات وفق ما يلي :

- تتبع الأداء الاقتصادي والتقدم المحرز: وتشير بحوث الأونكتاد إلى أن تحقيق الانسجام بين اتفاقات التجارة الإقليمية وتسريع التخطيط للاستثمار الأجنبي المباشر وإحكام تنسيق هذا التخطيط يمكن أن يساعد على تحقيق إمكانات البلدان في مجال التنمية.

- حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر على التنمية، و في سنة 2011 واصل الأونكتاد، في إطار برنامج العمل الموكل إليه في ميدان إمدادات ولوجستيات التجارة، إجراء البحوث الموضوعية حول طائفة واسعة من القضايا السياسية والقانونية والتنظيمية وما يتصل بها من تطورات تؤثر في التجارة والنقل لدى البلدان النامية، وهي قضايا يتسم العديد منها بأهمية بالغة للبلدان الأفريقية15.

- عمليات استعراض السياسات الوطنية في محال الخدمات والاستثمار والاتصالات: هو يقترح حلول قيّمة في إطار إعداد الوزارة لاستراتيجياتها الوطنية، بما في ذلك أفضل

تعزيز التنمية الصناعية في البيئة العالمية الجديدة، تقرير **التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لسنة 2011** الأونكتاد ومنظمة لأمم المتحدة للتنمية الصناعية رقم.TD/B/EX(55)/2/Rev : المنشور في 31 ماي 2012

الممارسات المستقاة من بلدان أخرى، لمساعدة الحكومة على صوغ تدابيرها وأهدافها الاستراتيجية الخاصة بالتنمية.

ب- **بناء تو افق الآراء** نذكر على سبيل المثال :16 ففي ضوء تزايد الاهتمام بالمناخ وتأثيراته الهامة على النقل والتجارة الدوليين، عقد الأونكتاد في سبتمبر 2011 اجتماع خبراء مخصصاً ركَّز على "تأثيرات تغير المناخ والتكيف: تحد أمام الموانئ العالمية." وكان الهدف من الاجتماع توفير منبر لإجراء مناقشات بين الخبراء بشأن الوسيلة المثلى لتحسين فهم تأثيرات تغير المناخ واتخاذ تدابير تكيف فعالة ومناسبة في هذا الشأن.

ج- **التعاون التقني**: ساهمت أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، والتي تشمل الخدمات لاستشارية وتنمية القدرات، في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان الأفريقية في المجالات التالية: التجارة والتكامل الإقليمي، والمنافسة،والزراعة والسلع الأساسية، والاستدامة البيئية، والاستثمار، والتمويل، وتنمية المشاريع،والعلم والتكنولوجيا .

وما يمكن قوله في الاخير حول مساهمة الاونكتاد في عملية التنمية سيما في إفريقيا انه من غير اليسير تمييز تأثير أنشطته عن تأثير الأنشطة التي تقوم بها الوكالات الأخرى. ويضاف إلى ذلك أن هذا التأثير وهذه الفعالية يتوقفان، على الأرجح، على عوامل متعددة يخرج بعضها عن نطاق سيطرة الأونكتاد. وبالنظر إلى الطابع المتوسط والطويل الأجل لعمليات تدخل الأونكتاد في المنطقة، فإنه يصعب تقييم تأثير هذه العمليات من خلال تقارير سنوية.

2.3 مظاهر تعاون المنظمات غير الحكومية مع الدول النامية:

تملي التعرف على كيفية التعاون بين المنظمات غير الحكومية مع الدول النامية التطرق الى فكرتين مهمتين شغلتا بال الاقتصاديين والسياسيين ورجال القانون وهما: إعادة جدولة الديون الخارجية لا تصلح ضررها بل تفاقمها وكذا إشكالية تخفيف أو إلغاء الديون

---

16 دعم الأونكتاد، في إطار "برنامجه الخاص بتغير المناخ"، تنظيم المنتدى الأفريقي الثالث للكربون في جويلية 2011 في مراكش بالمغرب. وعزَّز المنتدى الصلات القائمة بين الجهات التي تُعد مشاريع آلية التنمية النظيفة والأوساط المعنية بالاستثمار في المنطقة. ويسَّر أيضاً تقاسم المعارف فيما بين الجهات التي ترعى مشاريع آلية التنمية النظيفة والمشترين. وجرى هذا النشاط برعاية "إطار نيروبي" الذي أُنشئ لتحسين مستوى مشاركة البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء.

الخارجية إعادة الجدولة، وشروطها، وأنماطها، بغية تقييمها .وهذا ما سيتم معالجته فيما يلي:

- ❖ إعادة جدولة الديون الخارجية لا تصلح ضررها بل تفاقمها: لأنها قائمة على المشروطية.

لكي يكون بالإمكان الحكم على ما إذا كانت عملية إعادة جدولة الديون الخارجية تحقق الهدف المنشود بإصلاح ضرر المديونية الخارجية للدول المتخلفة، لابد من التعرف بداية على المقصود بإعادة الجدولة وكيفيتها، ثم إلقاء الضوء على أنماطها .

يقصد بإعادة جدولة الديون الخارجية للدولة المدينة تعديل شروط تسديد الديون بتأجيل وتمديد آجال التسديد تهدف إلى إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، كما تهدف الى إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، وتنصرف عملية إعادة الجدولة إلى الديون المستحقة خلال فترة زمنية معينة ليتم سدادها خلال فترة زمنية أطول بعد مرور فترة سماح يتفق عليها .وتحقق عملية إعادة الجدولة عمليًا مكاسب لصالح الدولة المتخلفة المدينة، فضلا عن الدولة الدائنة التي تأمل من هذه الالية الحصول على ديونها ولو بعد حين .وسيتم التعرف على ذلك تاليا:

أ- اشتراط برنامج إصلاح اقتصادي من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية:

يتم إعادة جدولة ديون الدولة المدينة الخارجية إذا ما استفحل العجز في ميزان مدفوعاتها أو ازدادت متأخرات مديونيتها، وبصورة أخرى إعسارها عن الوفاء بالتزاماتها المالية .يشترط لإبرام صندوق النقد الدولي عليها، أو ما يعرف بسياسات التثبيت أو التكيف الاقتصادي الهيكلي النابعة من قواعد المشروطية، التي يشرف الصندوق والبنك العالمي على تنفيذها . بحيث يطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي سواء لجأ العضو إلى الصندوق لتمويل العجز في ميزان مدفوعاته أم للحصول على معاونته في عملية إعادة الجدولة لديونه الخارجية.

ب- إعادة الجدولة تؤثر على التمتع الكامل بالحق في التنمية :

إعادة الجدولة تهدف إلى إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة في تعليقها على آثار إعادة الجدولة وسياسات التكيف الاقتصادي الناشئة عن الديون الخارجية على التمتع بحقوق الإنسان وخاصة الحق في التنمية، ولقد اعتبرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أن هذه البرامج والتدابير لم تحقق نجاحا منصفًا ومستديمًا وموجهًا نحو التنمية

لمسألة الديون و المتفحص لنتائج هذه التدابير لا يسعه إلا أن يجيب وببساطة على الإشكالية التي حملت تساءلا لماذا عمقت إعادة جدولة المديونية الحجم الكلي لديون الدول النامية والمتخلفة .

يبدو ان الإجابة تحملها الآثار التي رتبتها إعادة الجدولة على الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيًا، وكذا الاشتراطات التي أضعفت فعاليتها .لان تطبيق سياسات التكيف والتثبيت الاقتصادي إلى آثار بالغة التأثير السلبي على اقتصاديات الدول المتخلفة وعلى جوانب الحياة الاجتماعية .

❖ تخفيف أو إلغاء الديون الخارجية آلية محدودة الجدوى:

نشط المجتمع الدولي، إزاء محدودية ضعف آلية إعادة الجدولة في التخفيف من حدة تفاقم المديونية، للبحث عن حلول أكثر نجاعة .فتوالت المبادرات الدولية منذ أواخر الثمانينيات لمعالجة مشكلة المديونية المتفاقمة .ثمة مبادرات تتعلق بالدول الأكثر فقرًا في العالم تركز على إلغاء الديون كلية أو إلغاء الفوائد وجزء من الديون أو بإلغاء الفوائد فقط .وهناك مبادرات تتصل بإلغاء جزء من ديون الدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، و جدولة المتبقي منها أو بتحويلها هذه الديون[17].

وهناك آليات أوجدت لتحويل الديون إلى استثمارات بغية استيعاب أثرها.

1-**تخفيف ديون الدول الأكثر فقرًا في العالم**: بدأت دراسة وضعية الدول ذات الدخل المنخفض، على نحو يقدم مساعدة لها في تخفيف مديونيتها، بشكل مبكر في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1978 ثم بدا الاهتمام واضحا عبر مبادرات ثنائية لتخفيض عبء المديونية الثنائية .أما المديونية الرسمية الإنمائية فيكن تخفيفها عبر إعادة جدولتها كما سبق و رأينا .

2-**الغاء الديون الخارجية للدول المتخلفة** : حتى نهاية الثمانينيات كانت الدول المتقدمة الدائنة تعارض فكرة إلغاء الديون المترتبة على الدول المتخلفة، وكانت تميل إلى إعادة جدولتها وفقًا للبنود التقليدية غير أنه مع ضغوط دول العالم المتخلف المطالبة بتخفيف

---

17 د. بلقاسم العباس، **إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد، 30 سنة .2004

عبء الديون، ومع حالة التأزم التي وصلتها المديونية، و ما لها من مخاطر على العالم بأسره، تحولت رؤية الدول الدائنة بهذا الصدد .فتوجهت الدول الدائنة منحى إلغاء جزء كبير من الديون العسكرية، أما الديون المدنية المخصصة للتنمية فيمكن الغاء نسبة منها بحسب درجة النمو في الدولة المدينة.

3-**استبدال الديون باستثمارات بهدف إصلاح ضررها:** يعد تحويل الديون إلى مساهمات، وتحويلها لأجل التنمية من بين أهم فئات تحويل الديون إلى استثمارات .فبفعل تضخم حجم الديون وزيادة احتمال عدم القدرة على سدادها، أنشئت السوق الثانوي لديون البلدان النامية في عام 1982 وقد تعززت هذه الآلية بإعلان الرئيس الفرنسي في بيانه تقوم هذه المبادرة على تحويل الديون التجارية إلى سندات تستحق بعد فترات طويلة .وإنشاء صندوق خاص لدى صندوق النقد الدولي مهمته ضمان دفع الفوائد المستحقة على الديون التجارية التي تم تحويلها لسندات، على أن يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق إصدارات جديدة من حقوق السحب الخاصة من الدول الصناعية الكبرى .غير أن هذه المبادرة لقيت معارضة من كل من ألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا رغم تأييد اليابان لها[18]. وكان الهدف من الديون الخارجية الذي خططت له البلدان الصناعية الغربية هو إيقاع البلدان النامية في فخ المديونية واستخدام الديون كأداة لنهب ثرواتها واستنزاف مواردها المالية، وبالتالي استخدام المديونية مدخلاً لعودة الاستعمار عن طريق القروض والمساعدات الوهمية [19]وسيتم التعرف على هذه الحلول تاليًا:

1-**استبدال الديون بأصول:** تأخذ عملية استبدال الديون بأصول عدة أشكال:

أ - إعادة شراء الديون أو جزء منها: فقد تتم هذه العملية بخصم متفق عليه إما على أصل الدين أو الفوائد المستحقة أو كليهما .غير أنه قد لا تتوافر للبلد المدين الإمكانيات لكي

---

[18] وقد دعمت هذه المبادرة بأن قدمت إلى لجنة مؤتمر بروتون وودز في عام" 1989 لتقديم الاقتراحات والحلول للمشاكل لمترتبة على أزمة المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بين البدائل المطروحة فيها، عملية استبدال الديون بأصول، واستبدال الديون بالتنمية وعلى وجه الخصوص استبدالها بالاستثمارات. والتي عرفت تطبيقات كثيرة في الدول النامية

[19] صحراوي صلاح الدين، النظام القانوني لتحويل الديون الأجنبية إلى استثمارات **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق**، جامعة الجزائر 1، 2013-2014 ص 11

يشتري دينه، مما يلجئه إلى عقد قرض جديد لتسوية القرض القديم في إطار عملية مقايضة الدين بدين.

ب- **استبدال القروض**: وتتم إما من خلال استبدال القروض بسندات تعادل قيمة القرض الأصلي بعد خصمه بمعدل خصم متفق عليه .أو من خلال استبدال القروض بسندات مساوية لقيمتها الاسمية ولكن بمعدلات فائدة أقل بشكل يخفض خدمة الدين. .و قد تتم العملية عبر استبدال القروض بسندات اسمية بمعدل فائدة سوقي مع الحصول على موارد جديدة من البنوك بنسب محددة في حال عدم القدرة على خفض الدين أو خدمته.

وبالرغم من نجاعة هذه الحل، نسبيًا في التخفيف من حدة الضرر المترتب على أزمة المديونية .غير أنه في عملية الاستبدال هذه، تتوقف أسعار الديون الأجنبية في السوق الثانوي للبلدان المتخلفة على عدة عوامل منها بالأخص الظروف الاقتصادية للبلد المدين، ثقة مراكز الائتمان الدولي به موقف المنظمات الدولية والدول المانحة في دعم تلك السوق . وبالتالي العودة للحلقة المفرغة، حيث تخضع هذه الطريقة في إصلاح الضرر لمدى موقف الدول والمؤسسات الدولية من الدولة المدينة الذي تحكمه المصالح بالدرجة الأولى.

2-**استبدال الديون بالتنمية** :تتحقق هذه العملية عندما تقوم منظمة دولية -غير حكومية في العادة -بشراء الديون الرسمية المترتبة على الدولة المدينة في السوق الثانوي بمعدل خصم مرتفع، ثم بيع هذا الدين بقيمته الاسمية أو المخصومة للبنك المركزي في تلك الدولة. وتهدف هذه العملية إلى توجيه الأموال نحو تمويل مشروعات تنموية في مجالات مختلفة كالبيئة والصحة والتعليم .ولهذه الغاية تقوم الدولة المعنية بإصدار سندات محلية عادة ما تحمل اسم المشروع، وذلك لتجنب الآثار التضخمية الناجمة عن تلك التحويلات[20] .

خاتمة:

[20] وبهذا الخصوص، يشير تقرير البنك الدولي إلى أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونسيف " من المنظمات الرائدة في هذا المضمار، حيث بلغت عملياته قرابة 440مليون دولار

إن اختلاف الموارد الطبيعية واختلاف توزيعها على دول العالم، يؤدي إلى اختلاف درجات وطبيعة التنمية، واختلاف مستوياتها من دولة إلى أخرى. وبما أن القانون الدولي التقليدي يرتكز إلى مبد أساسي هو مبدأ المساواة السياسية فالدول وجهة نظر القانون الدولي، هي كيانات ذات سيادة تتعامل مع بعضها على قدم المساواة. وفي هذا الإطار تعد عملية التنمية من وجهة النظر القانونية، وبصرف النظر عن مفهوم التنمية من حيث أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مسؤولية سيادية، أي أنها من اختصاصاتها الداخلية.

تساعد المنظمات غير الحكومية على إيجاد حلول مبتكرة لمختلف المشاكل التنموية، وتقوم أيضا بتقديم الخدمات بتكلفة نسبية أقل نتيجة لقدرتها على تعبئة الموارد وتنظيم الجهود التطوعية وحشد الموارد المحلية، كما أنها تساهم التنموية بما يؤدي لتحسين أوضاعها وتلبية حاجياتها.

وفي الأخير فان الملاحظ ان المنظمات غير الحكومية تمتلك قدرة كبيرة على التحرك بحرية لأنها لا ترتبط بالقيود الرسمية والبيروقراطية كما تحظي بثقة كبيرة من قبل الفئات المستهدفة مما يمكنها من الوصول والتواصل مع هذه الفئات وخاصة تلك التي هي خارج نطاق الخدمات الحكومية، لذا توجب على المنظمات غير الحكومية أن تتوجه و إقامة علاقات قوية مع القطاع الخاص والحكومات بهدف إعطاء دفع قوي لعملية التنمية من خلال مشاركة كل الأطراف الفاعلة وطنية كانت أم دولية.

قائمة المراجع:

المقالات

1. بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ،30سنة ،2004
2. نوري رشيد نوري القانون الدولي للتنمية: مجلة الكلية الإسلامية الجامعة – النجف العدد 41 المجلد 2 سنة 1997
3. كيسرى مسعود و علام عثمان مقال : دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها منشور بمجلة معارف قسم: العلوم الاقتصادية العدد 14 : السنة جوان 2013

4. كمال منصوري ، «المنظمات غير الحكومية و دورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي» بحث مقدم ملتقي التطوع العربي ، يمكن الاطلاع عليه من الموقع tp://www.arabvolunteering.org/corn...ecaeoaeui.doc

أطروحات ورسائل :

1 - صحراوي صلاح الدين النظام القانوني لتحويل الديون الأجنبية إلى استثمارات مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق جامعة الجزائر 1 من إعداد الطالب: 2014-2013

1- تمويل التنمية في الدول الإسلامية كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3علام عثمان أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية للطالب موسم :2013-2014 ص 238 وما يليها

2- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب)دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2005.2004 ،

✓ **تقارير**

1- تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، لسنة 2011 تعزيز التنمية الصناعية في البيئة العالمية الجديدة، الذي اشترك في إعداده ونشره الأونكتاد ومنظمة لأمم المتحدة للتنمية الصناعية رقم :TD/B/EX(55)/2/Rev.1 المنشور في 31 ماي 2012

2- تقرير فريق الشخصيات البارزة تحسين دور الأونكتاد وتعزيز أثره في التنمية لسنة 2006

المراجع باللغة الأجنبية:

1 -A. BENA CHENHOU, Développement et coopération international, O.P.U, 1982

1- Mohamed El Hocine Benissad , Economie du Développement de l'Algérie' ,OPU, Hydra, Deuxième éditon,1982

2- Rabah BETTAHAR : Le partenariat et la relance des investissements, Edition BETTAHAR, Alger, 1992

3- Zenoff, D.B. International Business Management, Text and cases, New York, the Macmillan, 1999.

4- GE.06-52238 201106 211106 A (UNCTAD/OSG/2006/1 CNUCED, Examen *de la politique de l'investissement en Algérie (Genève: Nations Unies, 2004)*